دور وزارة الخزانة الأمريكية في مبيعات النفط العراقية غير الشرعية

نشر نصوص الرسائل الالكترونية حول (النفط من اجل الولاء)

بقلم: كولم لينتش

الأمم المتحدة - قدمت وزارة الخزانة الأمريكية ضمانات بأن الإدارة الأمريكية لن تعيق خطط شركتين لاستيراد ما يصل إلى ملايين البراميل من النفط العراقي في آذار من عام ٢٠٠٣ في خرق للعقوبات التي كانت مفروضة عليه طبقاً لما جاء في نص رسالة الكترونية تعود لإحدى الشركات.

ومؤخراً قال دبلوماسيون وسماسرة نفط أن الولايات المتحدة ظلت تغض الطرف لفترة طويلة عن شحنات النفط العراقي غير الشرعية التي كان حلفاؤها - الأردن وتركيا - يقومون باستيرادها.

وقد أقرت الإدارة الأمريكية منتصف هذا الشهر بأنها قبلت على مضض تلك التعاملات التجارية لضمان أن تحالفاتها المهمة في المنطقة لن تعاني أية صعوبات اقتصادية تتعلق بالعقوبات العراقية.

ولكن الرسالة الالكترونية التي نشرها منتصف الشهر الحالي مع رسائل أخرى السيناتور كارل أم. ليفين من ولاية ميشيغان - نائب رئيس الفرعية الدائمية للتحقيقات التابعة لهيئة الشؤون الحكومية في مجلس الشيوخ - قد قدمت الدليل القاطع بأن إدارة الرئيس بوش قد ساعدت لا شرعياً وبشكل مباشر جهود الأردن من أجل دعم احتياطيه الاستراتيجي من الوقود بالنفط العراقي المهرب في الأسابيع التي سبقت اجتياح الولايات المتحدة للعراق في آذار ٢٠٠٣.

وقد اندرجت صادرات النفط غير الشرعية هذه خارج إطار برنامج النفط مقابل الغذاء والذي تولت الأمم المتحدة الإشراف عليه بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٣ وفي الوقت الذي يجرى التحقيق فيه وذلك في إدعاءات الفساد وسوء الإدارة فيما يتعلق بذلك البرنامج من قبل خمس لجان تابعة للكونغرس ووزارة العدل الأمريكيين وهيئة عينتها الأمم المتحدة، لم تحظ صادرات النفط غير الشرعية خارج إطار البرنامج سوى بقدر أقل من التدقيق برغم أن ما حصل عليه النظام العراقي السابق من مداخيل بالاستفادة من تلك الصادرات يعد أكبر من تلك التي جاءته من الرشاوى "المزعومة" لبرنامج النفط مقابل الغذاء.

وقال ليفين في جلسة استماع عقدت منتصف الشهر الحالي حول إدارة الأمم المتحدة لعائدات النفط العراقي: "معظم مداخيل بيع النفط العراقي غير الشرعية (التي تعود للنظام العراقي السابق) قد جاءت في الحقيقة من الأموال التي تسلمها النظام من عمليات بيع نفط خارجة عن نطاق برنامج النفط مقابل الغذاء، التي جرت بشكل أساس مع كل من تركيا وسوريا والأردن، نحن وبقية دول العالم لم نعر اهتماماً يذكر لتلك الصفقات برغم أنها كانت محظورة بموجب نظام العقوبات الذي فرضته الأمم المتحدة".

في ذات الوقت كشف ليفين عن رسالة الكترونية تصف كيف طلبت شركة ميلينيوم لتجارة المواد الخام والزيوت المعدنية الأردنية الحصول على موافقة الأسطول البحري الدولي الذي قادته الولايات المتحدة لشحن كميات من النفط من محطة غير مرخص لها في ميناء خور العمية في الخليج العربي. إلا أن تلك الوثيقة الحديثة تكشف أيضاً أن مؤسسة أودين مارين إنك، التي مقرها ستامفورد بولاية كونيكتيكت الأمريكية - وهي وسيط الشحن الذي استخدمته شركة ميلينيوم من أجل استئجار ناقلات نفط، قد حصلت على الضوء الأخضر في هذا الإطار من مسؤولي مكتب مراقبة الممتلكات الخارجية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية. وقد رفض ممثلو وزارتي الخزانة والدفاع الأمريكيتين التعليق على تلك الصفقات. فيما قال المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر أن الإدارة الأمريكية تعيد النظر حالياً في تلك الرسائل الالكترونية، والتي عرضها ليفين منتصف الشهر الحالي، وسوف تعد رداً في هذا الإطار من جهتها. وقد فشلت محاولات صحيفتنا للإتصال بمسؤولي البعثة الدبلوماسية الأردنية في الأمم المتحدة.

وفرضت الأمم المتحدة عقوبات تجارية على العراق في عام ١٩٩٠ بعد اجتياحه الكويت. وفي كانون الأول عام ١٩٩٦ أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة برنامج النفط مقابل الغذاء الذي مكن العراق من بيع نفطه لشراء غذاء وأدوية ومواد إغاثة إنسانية.

وقد سمح للعراق، بموجب هذا البرنامج، أن يصدر النفط من محطتين تصديريتين، في ميناء "البكر" على الخليج العربي وميناء جيهان في تركيا، على أن توضع عائدات البيع تلك في حساب مصرفي تديره الأمم المتحدة. ولم تسمح الأخيرة للنظام العراقي السابق بتصدير النفط من خور العمية مطلقاً.

وطبقاً لتقرير أصدره مستشار وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تشارلز أي. دولفر فإن العراق باع ما قيمته ٨ مليارات دولار من النفط بشكل غير شرعي وخارج نطاق ذلك البرنامج إلى كل من الأردن وسوريا وتركيا ومصر.

وقد اشترى الأردن ما تصل قيمته لأكثر من ٤,٤ مليار دولار من النفط العراقي الخام. ويعتمد الأردن بشكل كلي تقريباً على نفط جاره لتلبية احتياجاته المحلية من الطاقة. وقد تم نقل معظم تلك الكميات بوساطة شاحنات عبر الحدود الأردنية ومن ثم إلى أحد المصافي الواقعة خارج العاصمة الأردنية عمان.

واستناداً إلى رسالة لأحد موظفي شركة ميلينيوم، فإن الحكومة الأردنية رخصت للأخيرة استئجار بضع ناقلات نفط عملاقة لشحن كميات ضخمة من النفط من ميناء خور العمية عشية الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق.

فقد كتب هوارد جيف، محامي شركة أودين في رسالة الكترونية بعثها في آذار ٢٠٠٣: أنه اتصل هاتفياً بمسؤولة في مكتب مراقبة الممتلكات الخارجية الأمريكي لطلب موافقة المكتب حول عمليات الشحن المتعلقة بشركة ميلينيوم الأردنية.

وقد فشلت محاولات الصحيفة لإجراء اتصالات مع تلك المسؤولة التي تشغل الآن منصباً متعلقاً بالشؤون الخارجية في قنصلية الولايات المتحدة في القدس.

وقد كتب جيف إلى أحد موظفي شركة أودين قائلاً: "لقد اتصلت بي (تلك المسؤولة) ثانية بعد نحو ساعتين وقالت أن مكتبها كان على علم بعمليات الشحن وقد قرر عدم القيام بشيء ما بصددها.. يبدو إنهم لا يريدون الإضرار بالأردن عن طريق التدخل بسعيها من أجل الحصول على النفط العراقي بمصادرته".

وقد رفض جيف التعليق على محتويات تلك الرسالة مستنداً إلى الاتفاقات السرية المعقودة مع شركات أخرى مشتركة في تلك الصفقات. ولكنه قال أن قوة المنع البحرية المفوضة من قبل الأمم المتحدة التي كانت بقيادة مسؤول عسكري أمريكي "كانت على علم تام بما كان يجري، فبقدر تعلق الأمر بالأمم المتحدة، فقد كانوا يعلمون، أو كان من المفترض أن يعلموا، ما الذي كان أولئك الأشخاص يفعلونه".

من جهته أكد أحمد سوخون، ممثل شركة ميلينيوم، بأن الشركات التي انخرطت في شحن النفط قد تعاقدت على أن تلك كانت شرعية. فقد قال سوخون في رسالة الكترونية حصلت عليها اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي أن قرار الحكومة الأمريكية بالتخلي عن العقوبات فيما يتعلق بالأردن تشير إلى أن نشاطات شركة ميلينيوم كانت تتمتع بـ"المصادقة الكاملة لكل من السلطتين التنفيذية والتشريعية للولايات المتحدة".

وكتب سوخون في رسالته: "لقد تمتعت الأردن بغطاء وفرته الأمم المتحدة. ويعتبر المرور الآمن الناقلات التي كانت تمر ذهاباً وإياباً محملة بالنفط العراقي الخام انعكاساً لشرعية الصفقات التي تتعلق بشركتنا".

وقال سوخون في مقابلة تم إجراؤها بالهاتف من عمان: "أي شيء قمنا بفعله قد جرى بمعرفة السلطات المختصة. فنحن لم نتورط في أية نشاطات غير قانونية أو غير شرعية".

ترجمة: عمار أسعد
عن صحيفة: الواشنطن بوست

وزير النفط الأندونيسي: (أوبك) تعد الأسعار مرتفعة جداً

رويترز:

ذكرت صحيفة "انترناشيونال هيرالد تريبيون" أمس أن بورنومو بوسيجانتورو وزير الطاقة الاندونيسي قال: إن وزراء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) شكلوا ما يشبه الإجماع على أن أسعار النفط مرتفعة جداً.

وقالت الصحيفة: أن بورنومو أكد أن حكومته سترفع أسعار الوقود بنسبة ٢٩ في المئة وقال: إن شركة نفط عالمية أبلغت عن العثور على حقل جديد كبير للنفط في بلده.

وحذر بورنومو من أن وزراء أوبك لن يتفقوا بالضرورة على زيادة الانتاج في اجتماعهم التالي في إيران في ١٦ آذار لانهم يعرفون أن الطلب على النفط يميل إلى الانخفاض في الربيع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية.

ولكن في تعليقات توافق ما قاله مسؤول أندونيسي آخر يوم الجمعة قال بورنومو أن أسعار النفط الحالية مرتفعة جداً.

ونقلت الصحيفة عن بورنومو ممثل اندونيسي في أوبك والرئيس السابق للمنظمة قوله في مقابلة "يتعين أن تكون (الأسعار) أقل مما نشهده اليوم لأنه حتى أوبك لا تود أن ترى أسعار النفط مرتفعة".

وقال بورنومو: أنه يود أن يرى أسعار النفط الاندونيسي تهبط إلى نحو ٣٥ دولاراً للبرميل بحلول نهاية الربيع.

وقال اين اريفين تاخيان مدير عام إدارة النفط والغاز للصحفيين إن أسعار النفط العالمية التي تبلغ ٥٠ دولاراً للبرميل مرتفعة جداً ولكن على منظمة أوبك أن تحافظ على سقف انتاجها الحالي من النفط الخام.

وارتفاع اسعار النفط لا يساعد اندونيسيا على أن تناقص انتاجها من الحقول القديمة يؤدي إلى زيادة نسبة ما تستورده عما تصدره من النفط الخام في بعض الأشهر. كما إنه عند ارتفاع اسعار النفط تضطر الدولة إلى دفع مقدار كبير من الدعم.

وقال بورنومو للصحيفة في تأكيد لتعليقات أعضاء في البرلمان أن الحكومة تزمع الإعلان عن رفع أسعار البيع بالتجزئة للبنزين والديزل.

وقال برنومو إن الارتفاع الذي اعترف بأنه قد يؤدي إلى احتجاجات علنية في الشوارع قد يعلن عنه مؤخراً.

ويدفع فقراء اندونيسيا ٧٠٠ روبية فقط (٧,٦ سنتيم أمريكي) ثمناً للتر الكيروسين وهو اقل من نصف الثمن الذي تدفعه الشركات والذي يبلغ ١٨٠٠ روبية للتر في سوق التجزئة.

ورفض الوزير تقديم تفاصيل عن حقل النفط الكبير الذي قال إن شركة نفطية عثرت عليه ولكنه قال إن الاكتشافات الجديدة تضيف ٣٠٠ ألف برميل يومياً للانتاج السنوي لاندونيسيا على مدار سنوات مما يسمح لها بإبقاء إجمالي انتاجها فوق مليون برميل في اليوم. وبدأت اندونيسيا تراجع عضويتها في أوبك بسبب الشك في قدرتها على الحفاظ على وضعها مصدراً دائماً للنفط الخام.

تستأنف قرار محكمة أميركية بعدم الاختصاص

هيوستن - سي أن أن

قدمت شركة النفط الروسية يوكوس طلبا لإعادة النظر في قرار القاضية الأميركية بمحكمة الإفلاس ليتيشيا كلارك رفض دعوى الإفلاس التي كانت يوكوس رفعتها سابقا في محاولة لمنع استيلاء موسكو على عملياتها في روسيا.

وعبرت يوكوس في بيان عن اعتقادها بأن القاضية جانبها الصواب عندما أصدرت أمر رفض الحكم باختصاص القضاء الأميركي بشأن النظر في الدعوى أواخر الأسبوع.

وقالت كلارك إن النزاع بين يوكوس والكرملين هو من اختصاص مكان يمكن مشاركة موسكو فيه.

وأعلنت الشركة أنها تنظر في استئناف القرار الصادر في محكمة أميركية أعلى. ومن المتوقع النظر في طلب يوكوس مطلع الشهر المقبل، في محاولة جديدة لتوفير الحماية للشركة.

وكانت يوكوس التي طلبت الحماية من الإفلاس في هيوستن في كانون الأول الماضي قد شكت من أنها ضحية لحملة دبرها الكرملين لتدميرها مع دبرها الكرملين لتدميرها مع مالكها السابق ميخائيل خودركوفسكي المسجون حاليا في روسيا ويواجه عقوبة السجن عشر سنوات بتهمة الاحتيال والتهرب الضريبي.

وقد نظمت السلطات الروسية مزادا كانون الأول الماضي باعت فيه وحدة الإنتاج الرئيسية في يوكوس وهي يوغانسكنفتغاز رغم قيود فرضتها القاضية كلارك، حيث اشترت الوحدة مجموعة غامضة آنذاك بمبلغ ٩,٤ مليارات دولار وتم شراء المجموعة من قبل شركة روسنفت النفطية التي تسيطر عليها الحكومة الروسية.

وتبلغ الضرائب المتأخرة التي تطالب فيها السلطات الروسية يوكوس ما قيمته ٢٧,٥ مليار دولار.

واشنطن تتوقع ارتفاع عائدات النفط الليبية

توقعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية نهاية الأسبوع أن تجني ليبيا هذا العام ١٩,٤ مليار دولار من تصدير النفط بزيادة ١,٣ مليار دولار حصلت عليها العام الماضي.

وقالت الإدارة وهي الذراع التحليلية لوزارة الطاقة الأميركية إن ارتفاع أسعار النفط وتزايد عائدات تصديره سيساعدان على نمو الاقتصاد الليبي بنسبة ٦,٨٪ عام ٢٠٠٥، التي تقل عن نسبة نمو قدرها ٧,٧٪ في العام الماضي.

وأضافت الإدارة في مراجعتها السنوية عن قطاع الطاقة في ليبيا أن عائدات تصدير النفط تدر ٩٥٪ من دخول ليبيا من العملة الصعبة و٧٥٪ من دخول الحكومة.

وكانت الولايات المتحدة قد رفعت العام الماضي عقوباتها الاقتصادية التي كانت تفرضها على ليبيا بعد تخليها عن برامجها لإنتاج أسلحة دمار شامل، وبعد أن أقرت أيضا بالمسؤولية عن حادث تفجير طائرة بان أميركان فوق لوكربي عام ١٩٨٨.

وساهم إنهاء العقوبات في فتح الطريق أمام شركات النفط الأميركية للاستثمار في قطاع النفط الليبي الذي يمتلك احتياطيات تقدر بنحو ٣٩ مليار برميل.

وتعد ليبيا من أقل دول العالم تكلفة في استخراج النفط، إذ تصل تكلفة استخراج البرميل من حقولها دولارا واحدا في بعض المناطق طبقا لما ذكرته إدارة معلومات لطاقة الأميركية.

وكالة الطاقة الدولية تنتقد السعودية والمنتجين الآخرين

قال رئيس وكالة الطاقة الدولية ان اسعار النفط المرتفعة تضر بالنمو الاقتصادي وانه على منتجي النفط ان يتجنبوا القول ان الاسعار ستبقى على مستوياتها الحالية.

وقال كلود ماندیل رئيس وكالة الطاقة الدولية في حديث لرويترز الاسعار مرتفعة للغاية. وهي غير منطقية وقلنا منذ بعض الوقت انها ستضر الاقتصاد.

واضاف ؟لا اعتقد ان الضجة التي اثيرت حول بقاء الاسعار مرتفعة طوال هذا العام مفيدة. وآمل ان يكف المنتجون عن القول ان الاسعار ستبقى عند هذا المستوى.

وبلغت اسعار الخام الاميركي اعلى مستوياتها في اربعة اشهر بعد ارتفاعها ستة دولارات للبرميل في اسبوعين وسجل سعر الخام الاميركي ٥١,١٨ دولارا للبرميل.

وقال وزير النفط السعودي علي النعيمي أواخر الأسبوع انه يتوقع ان تظل اسعار النفط تتراوح بين ٤٠ و٥٠ دولارا للبرميل هذا العام.

ورد ماندیل على سؤال عما اذا كان يشير الى تصريحات الوزير السعودي قائلا نعم من بين آخرين.

وحذر مسؤولون من اوبك في وقت سابق هذا الشهر كذلك من انه قد يتعين عليهم خفض الانتاج في اجتماعهم في آذار الجاري قبيل الربع الثاني عندما ينخفض الطلب عادة بعد انتهاء فصل الشتاء في النصف الشمالي من الكرة الارضية.

وتراجعت اوبك حاليا عن احتمالات خفض الامدادات، وقال رئيس المنظمة انها قد ترفع الانتاج اذا ارتفعت الاسعار بدرجة اكبر.

وقال متحدث باسم المنظمة اوبك مدركة لمسؤولياتها بشأن تحقيق التوازن في السوق، التزام اوبك التام بأسعار عادلة ومبررة لا حياد عنه؟.

وقال ماندیل انه يتوقع ان تبقي اوبك على امداداتها من دون تغيير خلال اجتماعها في آذار الجاري. واضاف انهم يحتاجون للابقاء على سوق يصلها ما يكفي من الامدادات، وهذا يعني ألا تخفض الانتاج، لا اعرف اذا كانت (الزيادة) مطلوبة.

وقالت الوكالة التي تقدم النصح للدول الصناعية الكبرى بشأن سياسات الطاقة ان الدول المستهلكة تحتاج كذلك لبذل المزيد لاحتواء النمو في الطلب على الطاقة. وكان نمو الطلب في الولايات المتحدة والصين والهند قد اسهم في دفع الاسعار الى الارتفاع.

١٢٦٠ مليون ريال أرباح قطر للبتروكيماويات في عام ٢٠٠٤

قال المهندس حمد بن راشد المهندي المدير العام لقابكو ان شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة قابكو حققت هذا العام ارباحا قياسية مقارنة بالعام السابق.

وأضاف في حديث خاص لراية الاقتصادية ان ارباح الشركة بلغت ١٢٦٠ مليون ريال قطري موضحا ان هذه الزيادة تمثل نموا في الارباح اكثر من ٥٠٪ عن العام السابق، مشيرا الى ان معدلات الانتاج فاقت توقعاتنا هذا العام.

وأشار المهندي إلى ان قابكو تقوم حالياً بتنفيذ مشروع الايثلين منخفض الكثافة (٢) حيث تم توقيع العقد مع الشركة المنفذة في شهر شباط من عام ٢٠٠٤ والانتهاء من المشروع سيكون عام ٢٠٠٦، والانتاج التجاري سيكون في بداية عام ٢٠٠٧، وقال ان هذا المشروع سيكون اضافة قوية لزيادة انتاج الشركة واوضح المهندس حمد راشد المهندي ان الشركة تعكف حاليا على الانتهاء من الاتفاقيات النهائية وتقييم العروض لمشروع توسعة قابكو (٢) وتقدر تكلفة المشروع فى حدود ٨٥٠ مليون دولار، والمشروع مملوك لشركة قابكو وشركة توتال للبتروكيماويات وسيبدأ تنفيذه في شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٥ ليصل انتاج الشركة من الايثيلين والبولي ايثيلين الى اكثر من ١٫٣٠٠ مليون طن سنويا وذلك بحلول عام ٢٠٠٧.. موضحا ان الانتاج الحالي ٥٠٠ الف طن سنويا، واشار إلى ان التنفيذ سيكون على مرحلتين الاولى اضافة بولي ايثيلين رقم (٢) والتشغيل في نهاية عام ٢٠٠٦، والمرحلة الثانية مشروع كاتوفين سيكون التشغيل في منتصف عام ٢٠٠٨، كما ان انتاج البولي ايثيلين سيضاعف من انتاجنا الحالي ٤٠٠ الف طن الى ٨٥٠ الف طن سنويا، وهذا لا شك سيكون اضافة للشركة من حيث تنويع منتجاتنا ورفع معدل ربحية الشركة.

وردا على سؤال حول توقعاته لميزانية الشركة لعام ٢٠٠٥ قال المهندس حمد المهندي حسب تقديراتنا لعام ٢٠٠٥ نتوقع ان تكون ارباح الشركة اعلى من عام ٢٠٠٤ الا اننا رغم ذلك اعددنا موازنة متحفظة وذلك لأخذ نوع من الاحتياط وما زال الطلب على منتجاتنا يشهد معدلات نمو عالية وقوية جدا، كما ان اسعارنا مرتفعة، ولذلك نتوقع في عام ٢٠٠٥ ان تكون نتائجنا المالية لا تقل عن نتائج عام ٢٠٠٤ وربما تكون افضل من ذلك.

وقال المهندي ان مبيعات الشركة في دول مجلس التعاون الخليجي تشكل في حدود ١٥٪ من انتاجنا المحلي وفي جمهورية الهند ١٠٪ وجنوب شرق آسيا ١٥٪ والشرق الأقصى ٢٥٪ ودول افريقيا ١٥٪ والباقي موزع على دول العالم الأخرى.

وأشار المهندس حمد راشد المهندي الى ان التنافس موجود مع الشركات الأخرى، ولكن نوعية منتجاتنا في قابكو متميزة جدا من حيث الجودة لأن لدينا خبرة في انتاج مادة البولي ايثيلين حيث بدأنا الانتاج عام ١٩٨٠ اي منذ ٢٥ عاما واوضح ان هذه المادة تحتاج الى دعم فني في عملية تصنيعه ومنتجاتنا نبيعها في السوق بالأفضلية من ناحية السعر والخدمة المنافسة الموجودة في السوق، بالاضافة الى ذلك موقع الشركة من الناحية التنافسية والتكلفة.. وقال اننا نحرص دائما ان تكون خدماتنا افضل، إلا ان وضع الشركة يساعدها علي ان يكون لها حصة الأسد في السوق.

وقال المهندي ان اغلب المواد الخام يتم شراؤها من دولة قطر وهي الغاز والأسعار عندنا ثابتة وصناعتنا متميزة من حيث توافر المواد الخام بأسعار ثابتة يتم الاتفاق عليها، وهناك مواد يتم استيرادها من الخارج مثل قطع الغيار او بناء المصانع الجديدة، الا اننا لاحظنا في الأونة الاخيرة زيادة في التكلفة في حدود ١٠ الى ١٥٪ وهذه التكلفة يتم استهلاكها على مدى سنوات طويلة ولا تؤثر على ربحية الشركة الا بشكل بسيط جدا مقارنة بالمشاريع الأخرى التي تستورد المواد الأولية من الخارج مثل مصنع الحديد والصلب او الالومنيوم.

واستطرد المهندي ان اسعار منتجات قابكو تتغير حسب السوق والعرض والطلب فمثلا قبل عام كان الطن يباع ب٨٠٠ دولار امريكي وحاليا ١٣٠٠ دولار للطن الواحد وهذا كله يخضع للعرض والطلب.

وحول المشروعات الجديدة للشركة اوضح المهندي ان لدينا مشروعين هما ايثيلين (٢) منخفض الكثافة وتحديث المصنع وانشاء خط جديد لانتاج الايثيلين بمقدار (٢٠٠ الف طن) سنويا ومشروع آخر بناء مصنع الايثيلين برأس لفان ومد انبوب لنقل الغاز لمصنع الايثيلين بمسيعيد وتصنيعه وانشاء مصنع ايثيلين بطاقة ٤٥٠ الف طن سنويا، وهذا النوع يعتبر ذا نوعية مختلفة من البولي ايثيلين المنخفض الكثافة الذي تنتجه قابكو حاليا وسوف يكمل انتاج الشركة من البولي ايثيلين المنخفض الكثافة، واشار الى ان الشركة تدرس حاليا مشاريع أخرى مع قطر للبترول لتنفيذها في الخطة الخمسية القادمة والمشاريع تحت قيد التنفيذ حاليا في حدود مليار دولار وسيتم الانتهاء منها في عام ٢٠٠٨ ولدينا مشاريع أخرى تحت الدراسة تقدر ب٥٠٠ مليون دولار امريكي للسنوات الثلاث القادمة لاضافة خط جديد لأن الطلب يتزايد على البولي ايثيلين المنخفض الكثافة لتلبية طلب عملائنا ولدينا فكرة لمشروع كاتوفين لانتاج لينا البولي ايثيلين باضافة خط جديد.

وقال المهندي بأنه تم مؤخرا افتتاح مكتب تسويقي للشركة في دبي ولدينا حاليا مكاتب ومخازن في مصر وسوريا والباكستان و٣ مكاتب في الهند و٣ مكاتب في الصين، ومكتب في هونغ كونغ ولدينا نية افتتاح مكتب في القريب العاجل في تايوان وبنغلاديش.

وحول زيارته الاخيرة الي سوريا قال المهندي ان زيارته لسوريا هدفت الى الالتقاء مع الاخوة في سوريا لبحث امكانية انشاء مشاريع مشتركة ونحن حاليا ندرس فرص المشاريع الموجودة والمتاحة في سوريا.

وردا على سؤال حول عملية تقطير الوظائف بقابكو والى اي مدى وصلت نسبة القطريين قال المهندي ان خطة التقطير في الوظائف بالشركة تتم بالاتفاق مع قطر للبترول وقد قطعنا شوطا كبيرا في عملية تقطير الوظائف، ولدينا الآن العديد من الموظفين القطريين يعملون في مراكز ومواقع مختلفة بالشركة سواء في الادارات الفنية مدراء واداريين وفي المحاسبة والتسويق مشيرا الى ان نسبة التقطير بالشركة وصلت الى ٣٤٪ في اخر احصائية بنهاية عام ٢٠٠٤ ونطمح ان تصل النسبة الى ٥٠٪ بحلول السنتين او الثلاث سنوات القادمة.